

مكان ابن خضار لانه لا يوجد في الكوفة فكذلك لا يوجد في الدير الذي يصفه
وكذا رتبها الى الخطا وشبه العدم حتى يخصص من فان يخرج عن صام شهرين ولا
لقد قال من قبل مؤمننا متحدا فخر بر رتبة مؤمنه فان يجد فصيا شهرين
متساين ولا اطعام فيها الكفاية لانها من المقدرات وصحح صبيح ان يفتق
احد اليه مسلم لانه رتبة مؤمنه لان الظاهر سلامة اطرافه من اليد و
الرجل والعين واللسان وغيرهما ويكتفي الظاهر بحجتها كونه للذبح بخلاف
ما اذا كان من الرجم وشبهه فقال فيما وجد في علق الصبي وذكره ولان اذا
لا يتم فحتمه حكومتها عدل حتى لم يحجب على العاقل خطا دية كاملة واذا كان كافرا
لم يصح لخدمه ما ياتي به الجحيم لان لا يعرف حيوة يتبعين ولا سلمته بظالم
والله من الدير والاربعين يجب نصف ما وجب للمرجل في دية النصف اربعين
ما دونها حتى يجب في ثمنها خطا خمسة الالف درهم وفي قطع يديها الفان و
فحتمه لانه في الملمات والشراة على النصف فكذلك في الدير والمارحان
عليها قال دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وما دونها
الذي يجب ما وجب ليسلم فيها القول دوم دية ذم في عهد في عهد الف
دينار وهذا هو المشهور الموافق للاصول عندنا اما عند الشافعي
فدية اليهودي والنصراني اربعة الالف درهم ودية المسيحي ثمانية دراهم
لاوي عندهم هكذا واما عند مالك فدية الكفاية نصف الدير فكذلك في رواية
عن احمد وفي اطلاق النفس يجب الدير ليعلم يوم في النفس لدية وفي اطلاق
الانف يجب لزال الجمل على الكمال وفي اطلاق الذم يجب لزال منفعة
الوطي على الكمال ويستساك البول وفي ذم يحضه والعينان حكومتها عدل لانه
تاتص المنفعة على التام فلا يجب فيه دية كاملة كالعين الفاعلة الغير المبصرة

والرجل

والرجل العبداء واليه الشفاء بخلاف المرض لانه يزول عند اعتدالها عند في
فوقها دية كاملة لان هذا نوع مرض فلا يوجب نقصانها كمرض النفس و
في اطلاق الجحيم يجب لانها اصل في منقعة الايلاج وان البول والعصية
كانت بوجهها وفي اطلاق العدل يجب لانها دية الموت وفي اطلاق السم الموت
والسمع والبصر واللسان ان منع النطق او وضع اداء اكثر اذ هو في حجب على فدية
الغوات الخبز عن سائر الحيوانات ولما رول ان يخرج من باربع ديات في فدية
واحدة ذهب بها العول والكلاب والسمع والبصر قيل لا يقسم الحكومة على حروف
لا يتعلق باللسان كحرف الخلق وان قدر على اداء اكثر اذ هو في فدية حكومة
عدل لانه يحصل بالانعام مع فدية خيل ومعرفة فوات هذه المعايير بقصد
اجازة او بالكلول عن اليمين وفي اطلاق الجحيم لا يوجب فدية كلها فحتمت سنة ثمانية
فلم ينبت جحيم الكاملة لانه مشبه كامل هذا عندنا اما عند الشافعي وما لك
والحكومتها العدل كما لا يجب كمال العتمة في حق العبد الا في رواية عن الامام
واذا كان كوجابا كان على الذم فخطا عليه وعلى اخوه يعقل
حكومتها عدل لوجوب اجمال الكمال وفي اطلاق سوار الراس لا يوجب
فدية فلم ينبت الجحيم الكاملة لان عقبا او جبهه عنده وان نبت ابيض
لا يجب شي لان البياض في سوار الحجر ليد جبالا كلكي في قصه ابراهيم الخليل
من سوار مشور حنيفة ورأته ولم يكن فيمن قبله شبيهه فقال ربه عن ما فعلت
الديعة هذه زينة ووقار في الدنيا ورثة وكرامة في الاخرة فقال اللهم
زد بخلاف العبد لانه نقص قيمة هذا عند الامام واما عند الشافعي
وما لا والله حكومتها عدل قياسا على خلق راس العبد كما يجب الظالم
في اطلاق اثنين مما في البدن انسانا كاليدين والرجلين وفي اطلاقهما